غرفة صناعة الزرقاء
ZARKA CHAMBER OF INDUSTRY

محضر الجلسة الحوارية الخاصة بالتحديات التي تواجه القطاع الصناعي

الاثنين ٢٠١٩/٣/٢٥

غرفة صناعة الزرقاء

عقدت غرفة صناعة الزرقاء جلسة حوارية بالتعاون مع المؤسسة العام للغذاء والدواء/ اقليم الشرق فرع الزرقاء لمناقشة تحديات الصناعة في الزرقاء، وذلك ترسيخاً لتوجهات جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه في دعم الاستثمار، وذلك بعد الزيارة الملكية السامية لمحافظة الزرقاء والذي أكد جلالته خلالها على تميز محافظة الزرقاء صناعياً وأهمية جذب مزيد من الاستثمارات لمحافظة الزرقاء بهدف توفير فرص عمل للشباب.

وحضر الاجتماع

مجلس النواب الأردني
سعادة النائب المهندس هيثم الزيادين/ رئيس لجنة الطاقة والثروة المعدنية
سعادة النائب الاستاذ قيس الزيادين/ مقرر لجنة الشؤون الخارجية
سعادة النائب المهندس خالد رمضان / مقرر لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان

المؤسسة العام للغذاء والدواء
سعادة الدكتور هادي الخيطان مدير اقليم الشرق فرع الزرقاء

مجلس ادارة غرفة صناعة الزرقاء
المهندس فارس حموده / رئيس الغرفة
السيد حسين حواتمه / نائب الرئيس وأمين السر
المهندس جميل وريكات/ النائب الثاني للرئيس ونائب أمين السر وأمين الصندوق
المهندس طلال إغزاوي/ عضو مجلس ادارة
السيد امجد الباشا/ عضو مجلس ادارة
السيد علي حسان/ عضو مجلس ادارة

القطاع الصناعي
عدد من ممثلي الشركات الصناعي في محافظتي الزرقاء والمفرق بعدد (٥٠) شركة صناعية حسب كشف الحضور المرفق

أفتتح رئيس غرفة صناعة الزرقاء المهندس فارس حموده الجلسة، وقال أن زيارة جلالة الملك المفدى الى الزرقاء أعطت دفعة معنوية عالية لابناء محافظة الزرقاء بقطاعاتها المختلفة، وبين حموده أن جلالة الملك المعظم أكد خلال زيارته للزرقاء على تميزها صناعياً من خلال امتلاكها لأكثر من ٥٠% من رؤوس أموال الصناعات الوطنية، وأضاف أن جلالة الملك المعظم استمع خلال زيارته للزرقاء للتحديات التي تواجه القطاع الصناعي والاستثماري في محافظة الزرقاء.

وبين انه تمت المطالبة بأهمية البحث عن حلول عملية للتحديات التي تحول دون توسع الاستثمار وتوليد فرص العمل وتعزيز القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، والعمل ضمن حلول وطرق ابداعية وبالشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، حيث أن معظم المشاريع الحيوية والتحديات التي يعاني منها القطاع الصناعي هي بسبب البيروقراطية أو عدم اهتمام الحكومات المتعاقبة، وأشار الى أن القضايا التي تم عرضها أمام جلالة الملك حفظه الله ورعاه هي أهمية انجاز المدينة الصناعية للتخلص من مشكلة تشتت وتبعثر الصناعات في محافظة الزرقاء، ومحطة معالجة المياه الصناعية، وتحسين البنية التحتية في منطقة وادي العش، ومخرجات التعليم والتدريب المهني.

وبين اهتمام الديوان الملكي العامر الكبير بايجاد حلول عملية للمشاكل الصناعية بتوجيهات من سيد البلاد، وبين أنه وخلال زيارة رئيس الديوان الملكي العامر والفريق الوزاري للزرقاء أمس لمتابعة القضايا التي تم عرضها خلال زيارة جلالة الملك حفظه الله ورعاه تمت الموافقة على عدة مشاريع أهمها تحويل مشروع تأهيل البنية التحتية في منطقة وادي العش الى وزارة الأشغال العامة والإسكان وطرح عطاء شامل للبنية التحتية خلال العام الحالي، كما تم التأكيد خلال الاجتماع على طرح عطاء المدينة الصناعية في محافظة الزرقاء خلال العام القادم.

وشدد على دور مجلس النواب الرقابي والتشريعي واستثمار ذلك لايجاد حلول لكثير من التحديدات التي تواجه الصناعة الوطنية، وخصوصاً فيما يتعلق بالتشريعات التي تؤثر على القطاع الصناعي كقانون ضريبة الدخل الذي تم اقراره مؤخراً وتم الحصول على وعود باصدار نظام للحوافز الضريبية للقطاع الصناعي والذي لم يظهر للنور حتى هذه اللحظة، كما أشار إلى أن القطاع الصناعي يعاني من المنافسة غير العادلة من المنتجات المستوردة بسبب التزامات المملكة نحو منظمة التجارة العالمية وحرية التجارة ، مما أثر بشكل كبير على تنافسية الصناعة الوطنية بسبب انخفاض كلف الانتاج في البلدان التي تستورد منها الأردن والتي أصلا تضع معيقات فنية وادارية على الصادرات الأردنية دون اتخاذ اجراءات حكومية للمعاملة بالمثل.

رئيس لجنة الطاقة والثروة المعدنية

تحدث رئيس لجنة الطاقة والثروة المعدنية في مجلس النواب النائب المهندس هيثم زيادين في الجلسة وتتطرق الى عدة مواضيع أهمها قضية الطاقة والتي تعتبر من القضايا المحورية في المملكة والتي يجب علينا جميعاً العمل لايجاد الحلول العملية لها والتركيز على الطاقة البديلة، وأكد على وجود إمكانية حقيقية لتخفيض كلف الطاقة في المملكة من خلال الطاقة البديلة، منوهاً لى وجود خامات طبيعية كثيرة في الأردن يمكن استخراجها.

وكشف زيادين أن مجلس النواب حالياً يطالب الحكومة بضرورة الغاء بند فرق أسعار الوقود في فاتورة الكهرباء نظراً لكونه يشكل كلفة عالية على القطاعات الانتاجية ويحرمها من القدرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة من البلدان التي تمتاز بكلف طاقة متدنية، وذكر أن تعرفة الذروة مرتفة ولابد من تخفيض التعرفة الليلية للكهرباء مما يتيح الفرصة أمام الصناعات للعمل في ورديات أخرى لتجنب فترات الذروة.

مقرر لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان

أكد مقرر لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان في مجلس النواب النائب المهندس خالد رمضان على أهمية الوقوف بجانب القطاع الصناعي ودعمه بهدف تعظيم الصادرات، وأشاد بجهود الصناعات في محافظتي الزرقاء والمفرق والتي وصلت الى أكثر من مليار دولار، منوهاً الى ضرورة حل المعيقات مع الدول العربية بسبب انخفاض الصادرات وتذبذبها لتأثرها بالمشاكل السياسية وخصوصا الى العراق وسوريا، حيث أن قائمة المنتجات المعفية مؤخراً من قبل السلطات العراقية لا تحقق طموح الشركات الصناعية لكونها تتضمن سلع كثيرة لا تنتج في الأردن، وحرمت سلع أردنية كثيرة من فرصة الدخول الى السوق العراقي معفاة من الجمارك.

كما بين أن سوق العمل في المملكة بحاجة الى إعادة تنظيم خارج إطار رفع او تخفيض كلفة تصاريح العمل، حيث أن سوق العمل يعاني من عدم وجود أرقام واضحة وصحيحة بسبب تضارب الأرقام والمؤشرات الصادرة عدة جهات، وركز على ضرورة أن تعمل الحكومة على حل التحديات التي تواجهها في التمويل من منظور اقتصادي وليس مالي، مما يساهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية وزيادة النمو الاقتصادي.

مقرر لجنة الشؤون الخارجية

قال مقرر لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب النائب الاستاذ قيس الزيادين أن القطاع الخاص يعتبر أولوية للاقتصاد الوطني لكونه يساهم في حل المشاكل التي تواجه الدولة الأردنية خصوصاً في مجال توفير فرص عمل للأردنيين مما يستدعي العمل على دعم وتحفيز القطاع الخاص وخصوصاً القطاع الصناعي الذي يساهم في تنمية حقيقية وشاملة.

وشدد على ضرورة ايجاد حلول عملية لمشكلة منافسة المنتجات المستوردة رخيصة الثمن للمنتجات المحلية، والتي أثرت سلباً على الصناعة الوطنية، داعياً الى أهمية استثناء الأردن من قانون العقوبات المفروضة على الشقيقية سوريا لتمكين القطاع الصناعي من المساهمة في عمليات إعادة الإعمار في سوريا، إضافة إلى تشجيع الصادرات الى دول أوروبا ولبنان براً عبر سوريا.

مدير اقليم الشرق في المؤسسة العام للغذاء والدواء

قدم مدير اقليم الشرق فرع الزرقاء في المؤسسة العامة للغذاء والدواء سعادة الدكتور هادي الخيطان ورقة عمل حول دور الجهات الرقابية في تطوير عمل القطاع الصناعي، وعرض التحديات التي تواجه سلطات الرقابة على الأغذية و القطاع الصناعي الغذائي وطرق الفحص وأهميتها للتصدير الى الاسواق العربية والمحلية.

وشدد أن الرقابة على المنتجات بشكل عام تضمن مطابقة المواد المستوردة مع المواصفات والاشتراطات الوطنية، وبين أهمية تعزيز جودة المنتج الأردني بهدف اختراق الاسواق التصديرية المختلفة، إضافة الى تعزيز ثقة المستهلك الاردني بالمنتجات الوطنية من خلال وسائل الاعلام التي تلعب دوراً حيوياً ومحورياً في الترويج للمنتج الوطني الأردني ونرسيخ الصورة النمطية لدى المستهلك في الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

الشركات الصناعية

تم خلال الجلسة طرح العديد من التحديات من قبل ممثلي الشركات الصناعية في قطاعات متعددة تركزت على القضايا التالية:

- معاناة الشركات الصناعية من طول فترة الرديات الضريبة مما يحجز جزء هام من السيولة لدى الشركات الصناعية اللازمة لتمويل عمليات الانتاج.
- عدم وجود معايير معينة تحكم البلديات في مجال تخمين ضريبة المسقفات ورسوم النفايات مما يعرض الشركات الصناعية الى ارتفاعات سنوية متزايدة في تخمين ضريبة المسقفات ورسوم النفايات.

- ارتفاع اسعار الطاقة بشكل كبير واستمرار فرض بند فرق أسعار المحروقات، إضافة إلى بيروقراطية شركة الكهرباء وتغولها على مشتريكها من القطاع الصناعي (تم عرض حالة شركة مخابز القدس التي تم تحويل اشتراكها من صناعي الى تجاري دون وجه حق من شركة الكهرباء) إضافة الى المعوقات المتعلقة برخص الطاقة المتجددة وعدم الموافقة على مشاريع الطاقة المتجددة بحجة عدم السعة وغيرها.
- المنافسة غير العادلة من قبل المنتجات المستوردة من الخارج، حيث أن هذه المنتجات رخيصة الثمن لكونها منتجة في دول تمتاز بانخفاض كلف الانتاج مقارنة بالأردن، إضافة إلى أن الكثير من هذه المنتجات رديئة ولا تحقق اشتراطات الجودة.
- تضرر قطاع الرخام والحجر والجرانيت في المملكة من المنتجات المستوردة من جمهورية مصر العربية وغير المطابقة للمواصفات الاردنية، وخصوصاً مشكلة ما يدعى برخام (سلفيا) الذي ينافس منتجات الرخام الأردني ذو الجودة العالية.
- ارتفاع رسوم الفحوصات الطبية للعمالة الوافدة، وطلب فحوصات دورية للعمالة المحلية مرتين في السنة مما يزيد من الكلفة والوقت والمطالبة بمساوة العامل الأردني بالوافد من خلال طلب الفحص مرة واحدة بالسنة.
- عدم وجود مختبر للمؤسسة العامة للغذاء والدواء في مدينة الزرقاء مما يضطر الشركات إرسال العينات الى مركز المؤسسة الرئيسي في عمان، وهذا يشكل هدراً للوقت والجهد والمال للشركات الصناعية من جهة ولكوادر المؤسسة العامة للغذاء والدواء من جهة أخرى.
- طول وتعقيد الاجراءات المتعلقة بتجديد رخصة المهن السنوي من قبل الدوائر المختلفة، حيث أن هذه الاجراءات نفس اجراءات تأسيس الشركة وهذا غير عادل وخصوصاً عند طلب متطلبات معينة من قبل الجهات الرقابية المختلفة.
- عدم استغلال مخلفات الدواجن والمزارع في توليد الطاقة المتجددة من خلال مشاريع الغاز الحيوي الذي يساهم في توليد الطاقة وتوفير الاسمدة.

التوصيات

خرج المشاركون في الجلسة الحوارية بعدة توصيات كالآتي:

١. إعادة التفاوض مع منظمة التجارة العالمية، حيث أنه لم يأخذ بعين الاعتبار موضوع حماية الصناعة الوطنية عند التوقيع على الاتفاقية وهذا ما نلمسه اليوم من تضرر الصناعة الوطنية بشكل كبير من المنتجات المستوردة من دول مختلفة.

٢. التأكيد على طرح عطاء المدينة الصناعية في محافظة الزرقاء ومتابعة ذلك مع الجهات ذات العلاقة.

٣. متابعة موضوع عطاء تحسين البنية التحتية في منطقة وادي العش الصناعية مع وزارة الاشغال العامة والاسكان.

٤. الاسراع في إصدار نظام الحوافز الضريبية للقطاع الصناعي بحيث يتضمن حوافز تدعم الشركات المشغلة للايدي العاملة الأردنية والتي تحقق قيمة مضافة للاقتصاد الأردني ومساهمتها في تعديل ميزان المدفوعات.

٥. أعادة النظر بكلف الطاقة والمياه للقطاع الصناعي والتي تشكل حجم كبير من مدخلات الانتاج تثقل كاهل الصناعات الوطنية.

٦. ان يتم إجراء الفحص الطبي الدوري للعمالة المحلية مرة واحدة في السنة وليس كل ستة أشهر، وإعادة رسوم الفحص الطبي للعمالة الوافدة كما كانت سابقاً لتأثيرها السلبي على الشركات الصناعية القائمة وكذلك على الاستثمار في القطاعات الصناعية من ناحية رفع الكلف.

٧. اعادة التفاوض مع الجمهورية العراقية الشقيقة لاعفاء كافة المنتجات الأردنية من الرسوم الجمركية لكونها تشكل نسبة ضئيلة من المستوردات الكلية للعراق الشقيق.

٨. تذليل كافة العقبات التي تواجه الصادرات الأردنية الى الدول العربية بسبب انخفاض الصادرات وتذبذبها لتأثرها بالمشاكل السياسية وخصوصا الى العراق وسوريا.

٩. اقامة مختبر للمؤسسة العامة للغذاء والدواء في محافظة الزرقاء لخدمة اقليم الشرق كاملاً وذلك لوجود حاجة فعلية لخدمة الشركات الصناعية في مجال فحص العينات وسرعة إصدار الموافقات والشهادات الصحية.

١٠. تشكيل وفد صناعي الى الدول العربية (سوريا ، العراق) لاستثمار فرصة إمكانية زيادة الصادرات الصناعية الى هذه الاسواق الهامة، على أن تقوم الحكومة بتكثيف الاتصالات مع الجهات الرسمية في هذه الدول لضمان نجاح الوفود الصناعية والاقتصادية في تحقيق أهدافه من تعظيم الصادرات.

١١. تسهيل إجراءات تجديد التراخيص السنوية للشركات الصناعية ضمن آلية جديدة تضمن للشركات سرعة الحصول على الرخص.

١٢. مطالبة الحكومة بإيجاد آلية جديدة لنظام الرديات الضريبية للتسهيل على الشركات الصناعية لحاجتها الفعلية لتمويل عملياتها الانتاجية بعيداً عن الاقتراض.
١٣. مطالبة الحكومة بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول التي تضع تعقيدات في وجه الصادرات الأردنية.
١٤. أن تفاوض الحكومة الدول المعنية لاستثناء الأردن من قانون العقوبات المفروضة على الشقيقية سوريا لتمكين القطاع الصناعي من المساهمة في عمليات إعادة الإعمار في سوريا، إضافة إلى تشجيع الصادرات الى دول أوروبا ولبنان براً عبر سوريا.
١٥. مساعدة الشركات الصناعية على الحصول على التمويل بطرق سهلة وميسرة وخصوصاً أن القطاع الصناعي يعاني حالياً من التشدد في منح الإئتمان وارتفاع أسعار الفائدة.